العرب
الأربعاء 2021/10/27
السنة 44 العدد 12222

البرهان يمتصّ حدّة الغضب الدولي بتخفيف إجراءات إقصاء المدنيين

تعثّر خطوات الجيش السوداني توازي فرص تثبيت أركانه في السلطة

يواجه الجيش السوداني الذي سيطر على السلطة الاثنين إدانات وتنديدا واسعا محليا ودوليا، دفع بقائده عبدالفتاح البرهان إلى تخفيف حدّة لهجته وتقديم وعود وخطط عملية مطمئنة بإمكانية العودة إلى الحكم المدني مع تجنب أخطاء حكومة عبدالله حمدوك، وهي في باطنها لهجة تكشف مدى إدراك المكون العسكري لقوة الشارع في السودان الذي اكتسب "خبرة" في إسقاط الأنظمة العسكرية، وعدم استطاعة هذا المكوّن التخلي عن الدعم الأممي والدولي.

البرهان للسودانيين: لن نكرر أخطاء حمدوك

الخرطوم – حاول قائد الجيش السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان امتصاص حالة الغضب جراء قرارات وضع بمقتضاها يد المكوّن العسكري على السلطة، وبعث الثلاثاء بإشارات عديدة حول إمكانية تخفيف الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية بحق عدد من أعضاء مجلسي السيادة والوزراء المعتقلين، وتعهد بالإفراج عن "المحتجزين الذين لم يتورّطوا في جرائم جنائية خلال الأيام المقبلة".

الواثق البريير

ليس هناك سبب للرجوع إلى المربّع الأول للحكم العسكري

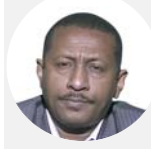

عبدالواحد إبراهيم

البلاد معرضة لموجات من العنف ستمهّد للعودة إلى الحكم المدني

وكشف البرهان في مؤتمر صحافي عقده الثلاثاء عن مكان رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وقال إنه يتواجد في منزله بدار الضيافة وسيعود إلى مقر إقامته قريبا، مشيرا إلى أن حمدوك "لم يكن باستطاعته العمل بحرية لأنه كان مقيدا من الناحية السياسية وتم إبعاده للحفاظ على سلامته".

لهجة معتدلة

ألقى البرهان ما يمكن وصفه بـ"الطُعم" للقوى السياسية غير المتوافقة مع تحالف الحرية والتغيير، والمناوئة بشكل كامل للتعاون مع المكوّن العسكري، وأتاح الفرصة أمامها للمشاركة في هياكل السلطة الانتقالية دون أن يوضح ماهية تلك القوى التي ينوي التنسيق معها.

ويقول متابعون إن الأحزاب التي ينوي الجيش التعاون معها هي ذاتها التي شكلت القاعدة العريضة لـ"اعتصام القصر"، إلى جانب عدد من الأحزاب المتحالفة مع حزب المؤتمر الوطني المنحل، وأطياف واسعة من القبائل والمكونات الصوفية والدينية التي تتماهى مع الأنظمة الموجودة على رأس السلطة مهما كانت توجّهاتها.

ووعد البرهان بسدّ الثغرات التي تركتها حكومة حمدوك، ومنها تشكيل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء العالي وتعيين النائب العام الشهر الجاري، وأشار إلى أن الحكومة المقبلة سيتم تشكيلها بشكل يرضي كل أهل البلاد، وأنّ على كل ولاية ترشيح ممثل عنها لشغل المنصب الحكومي، وستكون الحكومة كلها مشكّلة من الكفاءات وليس من السياسيين.

ويشير المتابعون إلى أن ردّة الفعل القوية على مستوى الشارع ودخول الخرطوم وبعض المدن الأخرى في عصيان شامل، وحالة الذعر التي أصابت المواطنين بعد أن ذكّرتهم خطوات الجيش بانقلابات سابقة انعكست سلبا على الأوضاع طيلة العقود الماضية، والرفض الدولي الواسع والحديث الأميركي عن تعليق المساعدات، كلها دفعت إلى تهدئة لهجة الجيش التي توضّحت في خطاب فرض الطوارئ.

وحاول البرهان نفض يد الجيش والأجهزة الأمنية المتحالفة معه من أي عراقيل واجهت المرحلة الانتقالية، وألقى بالمسؤولية كاملة على عاتق القوى السياسية التي اتهمها بأنها من "رفضت إعادة تجربة سوار الذهب"، في إشارة إلى جنرال الجيش السابق الذي سلم السلطة للمدنيين، وأنها "أرادت الاستفراد بالمشهد واختطفت المبادرات التي أطلقها حمدوك".

ورد الأمين العام لحزب الأمة القومي الواثق البرير في تصريح خاص لـ"العرب"، قائلا "إنه مهما كان التباين بين القوى المدنية فذلك لا يُعطي سببا لاغتيال الوثيقة الدستورية وفض الشراكة والرجوع إلى المربع الأول للحكم العسكري، وإن خطوات الجيش كانت متوقعة، والشارع بدا أكثر قدرة على صدّ الانقلاب العسكري".

وشكك البرير في إمكانية إتاحة الفرصة أمام القوى السياسية لمراقبة المرحلة الانتقالية والتشاور معها في استكمال هياكل السلطة، لأن قادة الجزء الأكبر من الأحزاب التي شاركت في المرحلة الانتقالية الفترة الماضية أضحوا في المعتقلات، وسيكون من الصعب التواصل مع القواعد، وهو أمر لا يتفق مع قواعد العمل السياسي.

وأوضح أن القوى السياسية تعمل على محاولة لملمة صفوفها ولديها توافقات على مقاومة الإجراءات الأخيرة بكافة السبل السلمية، لكن هناك مخاوف من أن تتصدر أي شخصية سياسية أو حزبية المشهد لأنه سيكون مصيرها الاعتقال والأمل في أن يستمر الشارع في صموده أطول فترة ممكنة.

تحديات محلية ودولية

ينتظر السودان موقف الحركات المسلحة لمعرفة مدى قدرة الجيش على بناء حاضنة سياسية له خلال الفترة المقبلة، إذ أن حركة جيش تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي)، وحركة العدل والمساواة اللتين قادتا القوى السياسية المنشقة عن قوى الحرية والتغيير، لم تعلنا عن مواقفهما بوضوح، والحركتان لديهما حضور واسع في دارفور، إلى جانب باقي حركات سلام جوبا باستثناء الحركة الشعبية شمال (جناح مالك عقار) التي أعلنت رفضها لما وصفته بـ"الانقلاب".

وتبدو فرص نجاح خطوات البرهان متساوية مع قدرته على تثبيت أركان المكوّن العسكري على رأس السلطة، لأن التحركات الخارجية تبرهن على وجود دعم فاعل للقوى المدنية، وإن لم تصل الولايات المتحدة إلى مرحلة فرض العقوبات فالاتصالات التي تقوم بها مع جيران السودان تشي بأنها تضغط باتجاه دفع البرهان إلى التراجع.

كما أن السودان لن يستطيع التخلي عن الدعم الأممي والدولي، لأنه ليس اقتصاديا وماليا فحسب، بل إن جهود الأمم المتحدة التي تشارك في عملية دعم التحول الديمقراطي تساعد السلطة على مجابهة الانفلاتات المتوقعة في أقاليم الهامش حال اتسع نطاق العصيان المدني ووقع المزيد من العنف والفوضى، وأن النظام الموجود على رأس سدّة الحكم سيكون بحاجة إلى دعم يساعده على تقويض حدّة الانفلات.

وما زالت منظمات المجتمع المدني في السودان تحظى بشعبية في الشارع انعكست في الاستجابة للخروج في مليونية الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي، ولديها قدرة على تنظيم التحركات بالتعاون مع تنسيقيات لجان المقاومة التي تمكنت من إخفاء قياداتها البارزين خوفا من اعتقالهم ولعبها دورا مهما في تتريس الشوارع لنجاح العصيان المدني.

ولفت المحلل السياسي عبدالواحد إبراهيم إلى أن قدرة الشعب السوداني على تنظيم الاعتصامات التي تقود إلى إسقاط الأنظمة العسكرية في ثلاث مرات سابقة قادرة على تكرار الأمر هذه المرة، لأن المكون العسكري يفتقر للظهير الشعبي الذي يجعله قادرا على تمرير خطواته بشكل سلس، وقد تكون البلاد معرضة لموجات من العنف لكنها في النهاية ستمهّد للعودة إلى الحكم المدني والوثيقة الدستورية.

وأشار لـ"العرب" إلى أن الشعب لا يعوّل كثيرا على اتخاذ إجراءات ضاغطة على قوات الجيش، وأن قضايا السودان التي ظلت في أدراج الأمم المتحدة سنوات لم يجر النظر فيها لأنها تتعارض مع مصالح قوى لديها مصلحة في استمرار الحكم العسكري.

وغازل البرهان قوى عربية وإقليمية لديها تخوفات من سيطرة الحركة الإسلامية على الحكم، قائلا "لن يسمح لأي جماعة تحمل فكرا عقائديا من السيطرة على السودان مرة أخرى"، وطمأنها بأن مبادئ الثورة التي أطاحت بنظام عمر البشير ستظل حاضرة.

السودان ومصر.. تشابه في المقدمات وتباين في الآليات والمآلات

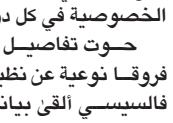

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – ربط مراقبون بين الخطاب الذي ألقاه الفريق أول عبدالفتاح البرهان القائد الأعلى للجيش السوداني الاثنين وبين الخطاب الذي ألقاه في الثالث من يوليو 2013 وزير الدفاع المصري المشير عبدالفتاح السيسي آنذاك؛ فالأول فرض حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء ووعد بالتحول الديمقراطي، وهو مسار قريب مما حدث في مصر، مع تباين في بعض التفاصيل التي تؤكد الخصوصية في كل دولة.

حوت تفاصيل التجربة المصرية فروقا نوعية عن نظيرتها في السودان؛ فالسيسي ألقى بيانه وسط نخبة مدنية ودينية وفرت له غطاء سياسيا وأضفت مصداقية عالية على الإجراءات التي اتخذها، وجرى اختيار رئيس المحكمة الدستورية مبكرا ليكون رئيسا مؤقتا للبلاد، في رسالة طمأنة لجموع المدنيين.

وأخذ البعض من السودانيين المقارنة بين البرهان والسيسي إلى النتيجة النهائية، وهي أن الأول يعد العدة ليكون رئيسا للبلاد من دون توقف عند الفواصل الزمنية والسياسية والأمنية، فقد كان نموذج السيسي رائدا في المنطقة ما سهل الطريق لنجاحه في الوصول إلى السلطة.

يخوض البرهان معركته السياسية ضد الجماعة المدنية ومعه حركات مسلحة وأحزاب كانت أعلنت رفضها لما وصلت إلى الحكومة برئاسة عبدالله حمدوك، وخرجت في تظاهرات ضدها تطالب بعزلها، لكن التظاهرات المضادة والمتزامنة معها قلصت المساحة السياسية التي أرادتها الأولى، وكاد الأمر يصل إلى صدام يصعب تطويقه.

تدخل البرهان في أجواء بدت غير مهيأة، حيث حقق الجيش نصف انتصار ونصف هزيمة، إذ انتشر مؤيدوه في الشوارع من دون توفير الدعم الكافي لتغيير الحكومة، وهو ما أدى إلى إصدار قرارات فوقية تنقصها المقومات السياسية الكاملة التي تضمن تطبيقها بسهولة، مصحوبة باعتقالات طالت الكثير من القيادات المدنية.

تبدو الجهات التي رفضت عزل الإخوان في مصر متشابهة مع حل حكومة حمدوك في السودان، من حيث شعاراتها السياسية.

خالج هذه القوى الشعور نفسه في السودان، وتعامل كثيرون مع التظاهرات التي انطلقت السبت الماضي وما تلاها من اعتصامات أمام القصر الجمهوري على أنها ركيزة يستند عليها البرهان في قراراته المصيرية.

لم تفلح واشنطن في الضغط على الجيش المصري لمنع عزل الإخوان وأخفقت مبادراتها في منع الجيش السوداني من عزل حمدوك كرمز للتحول الديمقراطي.

المثير أن قرارات البرهان جاءت في وقت يزور فيه المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان الخرطوم، وبعد أن أجرى حوارات مكثفة مع الطبقتين العسكرية والمدنية، وعقب تصريحات بدا فيها متفائلا أكثر من اللازم بشأن حل الأزمة.

ويشير التزامن إلى أحد احتمالين، الأول: أن البرهان كان مستعدا لتحمل التكلفة الباهظة التي يمكن أن يتكبدها بسبب غضب الولايات المتحدة من السودان الذي خرج للتو من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب وسوف يبدأ سلاح المعونات يتدفق عليه، والثاني: أن البرهان تفاهم مع فيلتمان على حزمة الخطوات التي اتخذها حيال القوى المدنية، وحصل منه على ضمانات سياسية لدعمه، مع عدم استبعاد احتمال ثالث أقرب إلى الفخ السياسي لتوريطه وتسهيل مهمة إخضاعه لواشنطن.

في كل الحالات سوف تتأثر صورة واشنطن كما تأثرت في التجربة المصرية، فإذا كانت أخفقت في قراءة المشهد فذلك يعني أن هناك قصورا سياسيا في التعامل مع الأزمات الإقليمية، وإذا كانت تواطأت مع الجيش وأخذت علما بخطواته فهذا يقلل مصداقية الإدارة الأميركية في دعم القوى المدنية، وإذا كانت تريد توريط الجيش وتفخيخه فهذا يقود إلى المزيد من الأزمات.

وكما تخطت واشنطن مرارات التجربة المصرية يمكنها أن تتخطاها في حالة السودان، بحكم الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها هذا البلد في منطقة القرن الأفريقي، وبسبب احتفاظه بقنوات مفتوحة مع كل من روسيا والصين حتى الآن.

أضف إلى ذلك أن تجاوب المؤسسة العسكرية مع بعض القضايا الحيوية التي تهم واشنطن، ومنها التطبيع مع إسرائيل، يوحي بأنها قادرة على التفاهم معها في قضايا لا تقل أهمية، كما عادت وتعاونت مع النظام المصري تحت قيادة الرئيس السيسي.

تكمن الفروق المحورية بين السيناريو المصري وما يدور في السودان في بعض المحددات التي سوف تلعب دورا مهما في رسم الخارطة التي يمكن أن يصل بها الفريق أول عبدالفتاح البرهان إلى بر الأمان وغايته القفز على السلطة.

تم عزل الإخوان في مصر لصالح القوى المناهضة لهم من عسكريين وشريحة واسعة من المدنيين وقوى إقليمية على عداء شديد مع تيار الإسلام السياسي، وهو ما وفر دعما معنويا وماديا لتحركات الجيش، وسهل طريقه في مواجهة التحديات الأمنية ومكافحة العنف الذي تبنته جماعة الإخوان الإرهابية.

في حين أن قرارات البرهان تصب في صالح الحركة الإسلامية، وتمنحها وفلول نظام عمر البشير فرصة كبيرة للعودة إلى الحياة السياسية، عكس النتيجة التي أقصت الإخوان بلا رجعة في القاهرة. لذلك فإن ما يحدث حاليا قد يؤثر سلبا على المصالح المصرية.

قرارات البرهان لصالح الإسلاميين وفلول نظام عمر البشير عكس النتيجة التي أقصت الإخوان بلا رجعة في القاهرة

تتفاوت التقديرات في مصر حول هذه المسألة، لكن هناك مخاوف تتعزز من خلال ما يمثله استمرار التحالف بين القاهرة والخرطوم من انعكاسات إقليمية تمنح النظام المصري قدرة على مواجهة التحديات على أكثر من اتجاه استراتيجي، وتمثل التحولات في السودان إزعاجا لمصر وتفرض عليها إعادة توازناتها في المنطقة، لأن ما جرى قد يعيد شبح سياسات البشير مرة أخرى بكل ما اكتنفها من تقلبات في التوجهات الخارجية.

لذلك فالتشابه في المقدمات بين مصر والسودان لا يكفي ليؤدي إلى مآلات واحدة، والتباين الظاهر بين الحالتين لا يعني أن عبدالفتاح في السودان هو عبدالفتاح في مصر، وإذا أضيفت القوة التي تتمتع بها الأحزاب السودانية والحيوية الطاغية على المجتمع المدني والعافية التي لا تزال تحتفظ بها الحركة الإسلامية يتأكد عمق الخلاف في الحصيلة النهائية بين الحالتين.

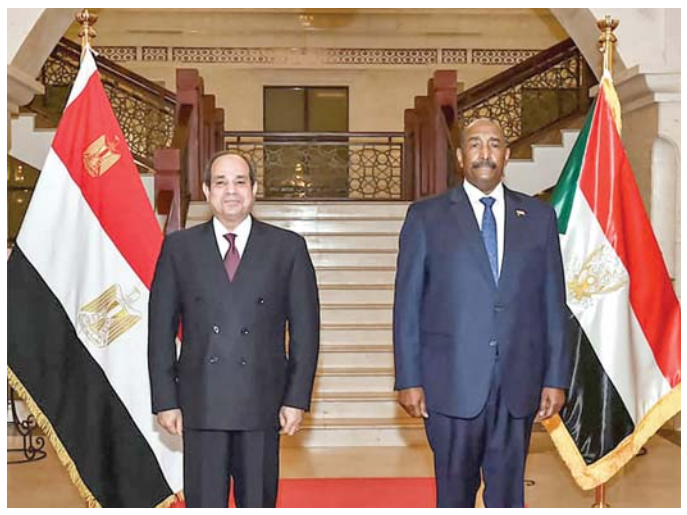

عبدالفتاح في السودان لا يشبه عبدالفتاح في مصر